

## دور الأوقاف في الحياة الدينية في الأندلس خلال العصر الإسلامي - من خلال النوازل الفقهية -

الأستاذ عبد القادر ربوح

جامعة المسيلة

لعبت الأوقاف (الأحباس) دورا هاما في تفعيل الحركة الدينية في بلاد الأندلس، فتعددت من أحباس على المساجد، وأحباس أهل الزمة من المسيحيين و اليهود وأحباس الأربطة و الحصون كما كانت لها علاقة وثيقة بالجهاد باعتبار الأندلس دار حرب و جهاد.

أولا- أحباس المساجد.

يعتبر المسجد أهم مؤسسة تعليمية إصلاحية على الإطلاق في أي منطقة من مناطق العالم الإسلامي، ودراسة هذه المؤسسة هي دراسة المكان الرئيسي للعبادة و الثقافة الإسلامية، في أي فترة من فترات التاريخ، والمسجد هو أقدم مؤسسة تعليمية، فلقد أسس الرسول صلى الله عليه وسلم علة مساجد بعد هجرته وتابعه الناس بعد ذلك<sup>(1)</sup>.

أما في الأندلس، فإنه يقال إن أول مسجد تم بناؤه هو مسجد الرايات الذي أسسه موسى بن نصير في الجزيرة الخضراء سنة 90هـ، فكانت هذه الجزيرة أول مدينة افتتحت في ذلك الوقت<sup>(2)</sup> أما باقي مدن الأندلس التي فتحها المسلمون، فلقد قاموا و بسبب ظروف الحرب مشاركة المسيحيين كنائسهم، وإتخاذ جزء من هذه الكنائس مكانا للعبادة<sup>(3)</sup> وقد انتشرت المساجد في الأندلس انتشارا كبيرا حرص الخلفاء و الأمراء الأندلسيون على بناء المساجد الجامعة، كما قام الأغنياء و الأثرياء أيضا ببناء مساجد خاصة بهم .

وكان الإنفاق على المساجد و المحافظة عليها يتم إما من بيت مال المسلمين مباشرة أو من الأحباس الموقفة على هذه المساجد، ولم أتمكن من العثور على الوثائق الكافية بالوقف، أو ما خصص منها لبعض المساجد المعينة، فيقال مثلا عن فرج بن حديدة (ت480هـ/1087م) أنه كان عالما بالقراءات متصدرا للإقراء جرى بينه وبين أمير بلده أبو بكر بن محمد الله الأفطس ما وجب انتقاله إلى اشبيلية، فقد مها في إمارة المعتمد بن عباد (ت487هـ/1094م) ووافى حينئذ

إكمال أمه السيدة بناء مسجدها المنسوب إليها، فأجلسه المعتضد للإقراء به بعد أن أجرى عليه راتباً ونفقة من الأحباس فلزم الإقراء إلى أن توفي.<sup>(4)</sup>

ولذا كان الكثير منهم يحسون الكثير من أراضيهم الزراعية على المساجد، ويشير ابن الخطيب (ت 776هـ/1374م) عند حديثه عن القرى المحيطة بغرناطة و الأملاك فيها فقال: "وقد ذكرنا أن أكثر هذه القرى<sup>(5)</sup> - المحيطة بغرناطة- أمصار فيها ما يناهز خمسين خطبة تنصب فيها الله المنابر، و ترفع الأيدي و تتوجه الوجوه ... وجملة المراجع العلمية المرتفعة فيها، في الأزمنة في العام بتقريب، ومعظمها السقي الغبيط السمين، ما يتألف اثنتان وستون ألف، وينضاف إلى ذلك مراجع الأملاك السلطانية، ومواقع أحباس المساجد وسبل الخير ما ينيف على ما ذكر فيكون الجميع بلحاظ خمسمائة ألف و ستون ألف، و المستفاد فيها من الطعام المختلف الحبوب للجانب السلطاني، ثلاثمائة ألف قح ويزيد ويشتمل سورها وما وراها من الأرحاء الطاحنة بالماء على ما ينيف على مائة وثلاثين رحي ألحقها الله الأمانة ولا قطع عنها عادة الرحمة بفضله وكرمه".<sup>(6)</sup>

كما أن هناك مواضع زراعية خاصة وجدت بالأندلس محبسة على الجامع الأعظم بقرطبة وكان هذا الموضع محبسا لزيت الاستصباح للمسجد يدفع للناظر في الأحباس لمن يحرثه على أن يأخذ نصف العصير<sup>(7)</sup>، كما حبست الأشجار على مواضع من المساجد<sup>(8)</sup>، كما يلاحظ أنه في بلاد الأنندلس حبس الدور على المساجد، حيث يذكر الونشريسي أن رجلا من أهل غرناطة حبس دارا على مسجد<sup>(9)</sup>، وأن حبس الدار يكون على وجه الحيازة، بأن يشهد الحبس على التحبيس وعلى أنه قد وهب الكراء مع التحبيس للدار على إمام المسجد، ويشهد الإمام أنه عقد فيها الكراء مع الساكن فيها، وتتم الحيازة فيها، فيجمع في ذلك إسهاد الحبس وإسهاد الإمام على القبض وكذلك عقد الكراء<sup>(10)</sup> لأن شرط الحبس معلوميته وبمقتضى ذلك يندرج الحبس على المساجد<sup>(11)</sup>. وفي ترجمته لأبي سعيد فرج بن لب (ت 783هـ/1381م)<sup>(12)</sup>: "من أهل مالقة ووصى قبل موته بوصايا من ماله في صدقات وأشباهها، وحبس داره وطاقيفه مكتبته على الجامع الكبير بمالقة"<sup>(13)</sup>، وبالتالي وقف الديار على المساجد يمنع من ردها إذا ظهرت بها عيوب. كما أن أجر أحباس المساجد لأهل المذهب<sup>(14)</sup>، كما وجدت بالأندلس الحوانيت المحبسة على المساجد، كما وجدت حوانيت محصن أرجونة موقفة على بعض المساجد<sup>(15)</sup>.

وكانت هاته الخوانيت المحبسة على المساجد، على أن يجرى على فوائدها منذ قديم الزمان مرتب المؤذنين مع سائر الضروريات<sup>(16)</sup>، كما تنوعت أحباس المساجد فحبس معين للبناء وحبس معين للسمع لقراءة الحديث وحبس معين للزيت للاستصباح<sup>(17)</sup>.

كما أن هناك دار للوضوء محبسة على المسجد، فيشير الونشريسي (ت 914هـ/1508م) أنه بربض بلش كانت هناك دارا للوضوء محبسة على مسجدها<sup>(18)</sup>، كما انتشرت بالأندلس الأحباس المجهولة - أي التي لا يعرف مصدر ريعها - فقد سئل ابن سراج (ت 456هـ/1063م)<sup>(19)</sup> عن مسجد له أصول زيتون لا يعلم هل هي محبسة على الإمام أو الوقود؟ فاستمرت العادة لطول السنين، أنه كان يقسم الزيت على الإمام والمسجد إلى أن منعت البادية ما كان يعطي للإمام من زيت وصرفوه في بناء المسجد وحصره ووقيده، فهل يكون للإمام عادة كما كانت أم يعطى منه شيء معلوم؟، فأجاب: إن كان للمسجد كما جرت العادة فليدفع للإمام شيء معلوم وإن لم تكن عادة يبدأ بالبناء ثم الحصر ثم الإمام<sup>(20)</sup>. فلا تصرف الأحباس إلا في غير الشيء المعين له فتوضع في بناء سور، كما أفتى ابن القطان (ت 346هـ/957م)<sup>(21)</sup>، وقال ابن الحاج (ت 529هـ/1135م): إنما يوضع في الفقراء والمساكين<sup>(22)</sup>.

كما حبست الصهاريج ومواجل المياه و الآبار على المساجد، على أن لا يجوز لأهل الدُّور الاستقاء من جب المسجد، لأن ماء الجب المحبس خاص بالجب، فيستعمل فيها حبس خاص، ولا يجوز لأحد أن يسقى منه ليحمله إلى منزله لا بدلوه، ولا يجبله ومن استقى بماء الجب فعليه كراء المثل بقدر انتفاعه به، ومن لم يغرم ذلك كان في ذمته تباعا. وأما كسر آنية من أواني الوضوء المحبسة على المسجد فهو ظامن من قيمتها<sup>(23)</sup>، وإذا ما فضل من أحباس المساجد وتراكمت غلاتها، فإنها تباع وتجرى غلاته عليه، ويوسع من ذلك ما يحتاج إليه من وقيد وحصره وجميع أئتمته و قومه وغير ذلك من أموره<sup>(24)</sup> حيث لا يجب أن تستنفذ غلة صاحب الجامع في أجره إمامه وقومه وحصره وزيت وقوده، والواجب فيما فضل من غلته بعد أجرة إمامه المفروضة له بالاجتهاد وبعد أجرة قومه وما يحتاج إليه من حصر وزيت و وقيد للسداد<sup>(25)</sup> بذلك أفتى ابن رشد (ت 520هـ/1126م).

و بالتالي تجرى غلة المسجد على الأهم فالأهم من مصلحه من وقود وحصر وبناء فإن فصل شيء استأجر من يقيم الخطبة و الصلاة إن أبى من الصلاة طوعاً<sup>(26)</sup> وقد أفتى ابن رشد (ت 520هـ/1126م) وابن الحاج (ت 529هـ/1135م) بذلك، وقد علق الونشريسي (ت 914هـ/1508م): " قلت: أراد الناس في مدة القاضي القشتالي الكبير أن يعطوا إماماً من فضلة الحبس، فأمرهم بإثبات أن أحباس المسجد مجهولة المصرف، وأن لها وفراً، وإنهم لم يجدوا من يتطوع لهم بالصلاة ولا وجدوا من يعطى أجرة الإمام من عنده، وحينئذ أباح لهم ذلك وأفتى عيسى بن علّال بأن الجماعة تستأجر من مالهم لا من مال الحبس، وإن كانوا جماعة ألزموا إقامة الجماعة"<sup>(27)</sup>. كل ذلك وكان المحتسب يشرف على الجوامع والمساجد ويأمر قوامتها بكنسها وتنظيفها كل يوم من الأوساخ و نفص حصرها من الغبار ومسح حيطانها وغسل قناديلها وإشعالها بالذكر و الوقوف في كل ليلة<sup>(28)</sup>، كما لا يجوز للنظر أن يستوفر له من غلات المسجد، إلا بإذن القاضي، وكان يضاف لأئمة المسجد، وكذا المؤذن والقائمين بشؤونها، ولعل إلقاء نظرة على مدخول هؤلاء لا يدع مجالاً للشك، فإمام المسجد الذي يشده أهل المدينة أو القرية كان لا يحصل على أجره من أحباس القرية، أما عن طريق الإجارة أو يحصل عليها من أحباس المسجد نفسه<sup>(29)</sup>، وثمة نازلة هامة تلقي مزيداً من الضوء على المشاكل، فقد إتفق أهل بعض القرى على تخصيص أجرة لأحد الأئمة من أحباس قراهم غير أن صاحب تلك الأحكام أقام رضى أنفق عليها من أحباس القرية نفسها، فلم يجد الأهالي ما يؤدون به أجرة الإمام فإضطر لقطعها عنه<sup>(30)</sup>، ولا ينبغي أن نتصور بأن أحباس المساجد كانت مرتفعة بل ظلت في الغالب حقيقة، مثال ذلك مصداقاً ما جاء في النازلة أن إماماً كان يؤم في أحد المساجد التي لم يتجاوز أحباسها ثلثي مثقال مرابطي<sup>(31)</sup>، ويستنتج من حبسة ابن عبدون أنه لم يخصص للقائمين على المساجد أي راتب يضمن لهم العيش وذلك ربما إلى تخصيص قدر من مال الأحباس كأجرة للمكلفين بنظافتها<sup>(32)</sup>. وعن طلب الزيادة في المرتب من مال الأحباس فقد أجاب الشاطبي (ت 790هـ/1388م)، بأن يزداد شيء إذا نظر ذلك بالعدل وأن يكون مستحقاً له فطلبه جائز.<sup>(33)</sup>

وقد أفتى الفقهاء الأندلسيون، أنه إذا خرب المسجد كما حدث بأرض قمارش<sup>(34)</sup> يسوغ صرف الحبس عن المسجد ويستبدل بما هو أنفع به<sup>(35)</sup>، كما أجازوا بيع الزيوت و المساجد

ويدخل في منفعة المسجد<sup>(36)</sup>، كما اشتهرت ببلاد الأندلس ظاهرة التعدي على الأراضي المحبسة على المساجد، فذكر الونشريسي واقعة تنم عن مدى صحة ذلك حيث ذكر أن رجلا غرس في فدان الجامع كرما وهو يعلم بتحبيسه متعدد في فعله مرتكب لمعصية ربه، والناظر في الحبس المذكور يغرمه كراء الفدان بطول السنين التي بقي الفدان تحت يده، فإن غرم ذلك، نظر الناظر في الحبس، فإن كان الغرس فيه فائدة للمسجد أعظم من كرائه، فيترك ما غرس فيه، وإن كان كراء الفدان أكثر فائدة من الغرس، فيقال لصاحب الغرس: اقلع ما غرست ورد الفدان على هيئته، ويؤدب على تعديه على أحباس المساجد<sup>(37)</sup>، كما لم يجز الفقهاء الأندلسيون حبس اليهود على المساجد<sup>(38)</sup>.

وكان على الناظر أن يقبض فوائد الحبس، وينفذها في ضرورياتها من البناء والإصلاح، فقد لعبت الأحباس دورا هاما في المحافظة على المساجد وبنائها وترميمها، وكل ما يتعلق بالمساجد، فكانت جوامع الأندلس ومساجدها ترمم من ريع الأحباس كمسجد الجامع بقرطبة وجامع عمر بن عديس ومسجد الباب المردوم بطليطلة وغيرها.

#### \* المسجد الجامع بقرطبة.

هو أعظم آثار المسلمين وأروع أمثلة العمارة الأندلسية، ركز قبلته حنش الصنعائي وكمل بناؤه سنة 170هـ/786م<sup>(39)</sup>، وفي سنة 340هـ/951م شرع الناصر (300-350هـ/912-962م) في بناء مئذنته وهي مئذنة كبرى تتناسب ورونق الخلافة وقد خطب منذر بن سعيد (ت 355هـ/965م) يوم الانتهاء من الشروع في بناء المسجد الجامع مبتدئ بقوله " أتبون بكل ريع آية تعبثون، وتتخذون مصانع لعلكم تخلدون، وإذا بطشتم جبارين، فاتقوا الله وأطيعون، واتقوا الذي أمدكم بما تعلمون أمدكم بأنعام وبنين وجنات وعيون، إني أخاف عليكم يوم عظيم، فمال متاع الدنيا قليل، والآخرة خير لمن إتقى، وهي القرار، ومكان الجزاء.. " وقد حث على الإنفاق فيه،<sup>(40)</sup> وأما المستنصر (350-366هـ/961-967م) فقام بتوسيع الجامع بعد أن ضاق بمصليه من مال الأحباس وأجرى الماء إلى سقايه الجامع<sup>(41)</sup> ويذكر ابن عذارى (كان حيا 712هـ/1312م) في حوادث 352هـ/962م " أنه كان فيها ازدحام الناس بالمسجد الجامع بقرطبة وتضاعفهم حتى كادت النفوس تتلف، فأمر المستنصر بتوسيعه والزيادة فيه، فأتى القاضي منذر بن سعيد إلى المسجد الجامع ومعه صاحب الأحباس والفقهاء و

العدول بما اجتمع قبله من أموال الأعباس فنظروا الزيادة فيه"<sup>(42)</sup>. ويذكر ابن حيان (ت 469 هـ/ 1086م) أنه في يوم الجمعة لثمان خلون منه، ناد مناد عند أبواب المسجد الجامع بقرطبة، في أمر قاضي الجماعة محمد بن إسحاق بن السليم (ت 367 هـ/ 977م)، معلنا صوته فقال: "أيها الناس -رحمكم الله- يقول لكم القاضي وفقه الله أنه ليس بغائب منكم ما فيه ضعفاؤكم ومساكينكم من الفاقة والحاجة فحصلوا زكاة أموالكم وكفارة أيمانكم ووصايا أمواتكم وعجلوا بها على فقرائكم ومحاويجكم ولا تناسوهم غداً خصماؤكم عند الله ربكم وهو شهيد عليكم لا رب غيره"<sup>(43)</sup>.

ولما كملت زيادته، "أحظر الفقهاء والعدول والشهود وأعيان الناس ووجوههم وقضاتهم وأئمتهم، فحمد الله، وأثنى عليه، وجدد الشكر على توفيقه لإجراء هذه البنية الكريمة على يديه، وأنه تلقى هذه النعمة العظيمة بأن حبس ربع ما جرت إليه الوراثية عن أبيه أمير المؤمنين في جميع كور الأندلس وأقاليمها على ثغور الأندلس تفرق عليهم غلات هذه الضياع عاما بعد عام على ضعفائهم إلا أن تكون بقرطبة مجاعة تفرق فيهم إلى أن يجبرهم الله، وجعل القبض والنظر في هذا الحبس إلى حاجبه و سيف دولته جعفر (ت 372 هـ / 982م)، ودفع ذلك إلى كاتبه ووزيره عيسى بن فطيس، وأشهد الحاضرين على ذلك، وأشهد أيضا بعثت كل مملوك من الذكران، وخرج غازيا إلى بلاد المشركين ..."<sup>(44)</sup>.

وتلت زيادة المستنصر زيادة المنصور بن أبي عامر (ت 392 هـ/ 1002م)، سنة (ت 347 هـ/ 958م) فأضاف أروقة جديدة على المسجد كله، وقد حول هذا المسجد بعد أن سقطت قرطبة في أيدي القشتاليين إلى كنيسة تسمى سانتاماريا الكبرى.<sup>(45)</sup>

وما يدل أيضا على دور الأعباس في المساهمة دائما في بناء و ترميم المساجد النقش الكتابي يشير إلى مسجد بطليطة، ولعله مسجد الباب المردوم، أقامه أحمد بن حديلة من ماله الخاص وهو من أعيان طليطلة استوزره إسماعيل بن ذي النون ملك طليطلة الملقب بالظافر 427-435 هـ/ 1035-1043م<sup>(46)</sup> فقد أضيف في عهده زيادة تتمثل في بلاط من أحباس المساجد، وما جاء فيه أي في ذلك النقش "بسملة ... قام هذا البلاط بحمد الله ودعوته على يد صاحب الأحباس الأمين عبد الرحمان بن محمد بن البيرولة (ت 465 هـ / 1072 م)

وقاسم بن كهلان في شهر رجب سنة اثنين وثلاثين وأربع مائة 432 هـ / 1040 م فرحم الله المحبس، وصلى الله على محمد خاتم النبيين وسلم".<sup>(47)</sup>

كما اعتنى المرابطون بالمساجد عناية فائقة منذ اللحظات الأولى لقيام دولتهم، وعند ما بدأت قوتهم تتقدم نحو المغرب أخذوا يشجعون على بناء المساجد في المناطق المفتوحة، وأنفق علي بن يوسف (477-537 هـ/ 1084-1142 م) أموالاً طائلة في بناء المساجد وترميمها، ولم يكن البناء المرابطي أقل حماساً من الرجال في تشجيع حركة بناء المساجد، فوظفوا أموالهم في سبيل بناء يذكر فيه اسم الله، فتبرعت حرم أمير المسلمين الحرة بمبلغ من المال لتوسعة بعض المساجد وترميمها.<sup>(48)</sup>

وتنافس أهل الخير في تقليد قادتهم في بناء المساجد، فأثرت هذه الروح الدينية طول البلاد وعرضها، وهذا الاهتمام يتناسب مع رسالة دولة المرابطين التي كانت تسعى لرفع راية الإسلام عالياً، لذلك طغت الحماسة الدينية على الحربية حتى أن مؤرخي الفن دهشوا لقلّة القصور بالنسبة للمساجد.

وقد توج علي بن يوسف أعماله العمرانية بتوسعة مسجد القرويين والتي أنفق فيها 80 ألف ديناراً مرابطية<sup>(49)</sup>، وكانت هذه الزيادة ضرورية لإكتظاظ مدينة فاس بالسكان، وازدحام المسجد خاصة يوم الجمعة بالمصلين، فكان الناس يصلون في الشوارع، فاتفق رأي وجهاء المدينة على نذب أحدهم إلى أمير المسلمين في مراكش، وإخباره بتفقات التوسعة التي ستعطي عن طريق محاسبة وكلاء الأحياس الذين كانوا يشتغلونها لصالحهم ظلماً وبهتاناً، فوافق أمير المسلمين وشجعهم عليه، فتعاقب على توسعته ثلاثة من القضاة.<sup>(50)</sup>

وكان من بينهم أبو عبد الله محمد بن عيسى قاضي مدينة سبتة، فقام ببعض الإصلاحات في المسجد (القرويين) سنة 505 هـ/ 1111 م منها بناء الباب الغربي للمسجد، إلا أن الزيادة التي قام بها قاضي فاس عبد الحق بن معيشة الغرناطي الذي خطط لمشروع التوسعة ووفر نفقات التوسعة بعد محاسبة وكلاء الأوقاف حيث أبرزت المحاسبة 80 ألف من الدنانير المرابطية، فشرع في شراء البيوت المجاورة للمسجد والتي تدخل ضمن التوسعة، وكان معظمها لليهود، فاشتراها منهم بأثمان دون بخس وتجمع له من بيع أنقاضها مبلغاً ضخماً عوضه عن ثمن شرائها<sup>(51)</sup>، كما قام عمال أعيان المرابطين بترميم وتوسيع المساجد في الرقعة الأندلسية وقد

أسفرت عملية التنقيب في مدينة المرية عن الكشف عن زيادة منارة المسجد الجامع في المرية على يد قاضي الجماعة بحاضرة قرطبة وصاحب الصلاة في مسجد المرية<sup>(52)</sup>. وقد زاد أبو محمد عبد الرحمن بن مالك المعافري (ت518هـ/ 1124م) في سقف جامع قرطبة، كما قام ببناء حمام فيه 509هـ/ 1115م، وآخر في غرناطة.<sup>(53)</sup>

فاهتم الموحدون بالمساجد وأولوها عناية كجامع عمر بن عبدس الذي أمر بتشيلده الأمير عبد الرحمن الأوسط (206-238هـ/ 821-852م) بإشبيلية، بنه القاضي عمر بن عبدس (ت214هـ/ 829م)، ولم يتعرض لأي زيادة ولما ضاق بالمصلين بنى الموحدون جامع القصبه، وبعدها تعرض سقفه لهجوم النورماندين على اشبيلية سنة 472 هـ/ 1079م، حتى جاء المعتمد بن عباد فأصلحه من مال الأحباس ، وقد حول الجامع إلى كنيسة عندما إحتل القشتاليون اشبيلية سنة 639 هـ/ 1241م ثم هدم المسجد بسبب زلزال قوى فبنيت مكانه كنيسة<sup>(54)</sup>، ويغلب الظن أن بناء هذا المسجد قد تأثر بهذا الزلزال فتصدعت جدارانه الغربية ومالت ، وقد أمر الخليفة الموحي أبو يوسف يعقوب المنصور في جمادي الأول 592 هـ / 1195م بترميمه وإقامة ركائزه معتمدا على مال الأحباس.<sup>(55)</sup>

كما يلاحظ أنه في عهد بني نصر آخر ملوك غرناطة ، عني أهل الأندلس بالمساجد ، والأرض الطلحة ، التي أشار إليها ابن الخطيب بقوله: " كانت تنتشر حول أسوار غرناطة وما ورائها من الأرجاء و النواحي من الرحي المائية على حد تقديره ما يقرب 130 رحي بالإضافة إلى الأبراج المزدحمة بغرناطة<sup>(56)</sup> و في أواخر بني نصر وفي جهادهم ضد النصارى استولى الكفار على مواضع محبسة على مساجد ، وأفتى الفقهاء الأندلسيون بأن تصرف على مساجد المسلمين.<sup>(57)</sup>

### ثانيا- أحباس أهل النمة.

يطلق على أهل النمة أهل الكتاب في الأندلس فهم الإسبان الذين بقعوا على مسيحتهم ولم يدخلوا الإسلام، وهؤلاء كانوا يرون أن بربر العرب دخلاء عليهم، وأنهم أحق بملك بلادهم ويندرج تحت هذا العنصر يهود البلاد من حيث معاملة المسلمين لهم، فقد ضمن المسلمون لهذين العنصرين حريتهم وأدخلوهم في ذمتهم مقابل الجزية والخراج.<sup>(58)</sup>

(أ) أحباس المسيحيين.



استعمل بعض المؤرخون علة مصطلحات تعبر عن نصارى الغرب ولفظ النصارى أو النصارى المعاهدون<sup>(59)</sup> وقد تعاطى نصارى الأندلس العمل الزراعي، كما خصصت لهم الدولة مقابرا خاصة في عهد الدولة المرابطية.<sup>(60)</sup>

وقد كان للنصارى المعاهدين في الأندلس في عصر المرابطين العديد من الأحباس، ومما تجدر الإشارة إليه أن كنيسة الغراب بالقرب من شلب بغرب الأندلس كانت لها ممتلكات وأموال ضخمة محبسة عليها وذلك للإنفاق على الكنيسة وخدامها وذلك من ريع الأحباس<sup>(61)</sup>، حيث يذكر الإدريسي خلال وصفه لمدينة شلب فيقول: "شلب مدينة حسنة في بسيط الأرض وعليها سور حصين... عامرة بالقسيسين والرهبان، وبها أموال مدخرة وأحوال واسعة وأكثر هذه الأموال محبسة عليها في أقطار الغرب وبلاده، وينفق منها على الكنيسة وخدامها وجميع من يلوذ بها مع ما يكرم به الأضياف الواردون على الكنيسة قلوأ أم كثروا..."<sup>(62)</sup>، وقد ذكر الونشريسي أن أحباس أهل الذمة لا حرمه ويجوز تحويلها الى بيت مال المسلمين، فقد سئل القاضي أبو الفضل عياض (ت544هـ/1149م) عن أحباس حبسها نصارى معاهدون على كنيسة لهم وكان القسيسون يستغلونها وينفقونها في مصالح كنيستهم، وما فضل منها يأخذونه لأنفسهم، فبقيت كذلك ما شاء الله إلى أن أجلاهم الأمير أبو يوسف يعقوب المنصور من ديارهم فرد الكنيسة المذكورة مسجدا تصلى فيها الصلوات الخمسة ويخطب فيها في أيام الجمع فبقيت الأحباس على ما كانت عليه على حالها يكسى منها المسجد ويستغل الأئمة الباقي فبقيت كذلك أزيد من 18 سنة، لم تتعرض بشيء من الأشياء إلى أن قام عامل من عمال بيت مال المسلمين وأراد ضمها لبيت مال المسلمين من غير أن يستظهر بظهير من عند الأمير بضمها، فهل له أن يضمها إلى بيت المال من غير أن يأمره الأمير بذلك، أم لا سبيل له بضمها لبيت المال، هل يجوز له ذلك أم لا؟ فأجاب: أحباس أهل الذمة لا حرمة لها، فإن كان محبسها حيا وأراد الرجوع فيها لم يعرض له وإن كانت هذه الأحباس قديمة وهي بأيدي أهل الذمة (النصارى المعاهدون) لم يتعرضوا فيها. وإذا كان الناظر قد رأى في مسألتك عند إجلأ أهل الذمة عن موضع كنيستهم ردها مسجدا فمن أحسن النظر إذ لايد للمسلمين النازلين مكان أهل الذمة المجليين عنها عن مسجد يقيمون فيها صلاتهم وللإمام بناؤه لهم، فأولى أن يجعل ذلك من هذه الكنيسة ويحولها مسجدا إذ هي وأحباسها عند اجلاأ أهلها عنها

بيت المال للإرتفاع أيلدي النصارى عنها"<sup>(63)</sup>، كما يشتري بثمانها الحصر والوقيد والإمام والخدام والبناء<sup>(64)</sup>، كما كشفت بعض الأحداث عن تعصب المرابطين وتشددهم في ذلك كهدم الكنائس فقد أورد ابن الخطيب (ت776هـ/1374م)<sup>(65)</sup> أن يوسف بن تاشفين أمر بهدم كنيسة البيرة (492هـ/1099م)<sup>(66)</sup>، وأنه دعم ذلك باستشهادات قرآنية لإصفاء المشروعية الدينية على جرأته وصرامته واستنهاض الهمم، وقد صب عليهم (اليهود) جامعة غضبه وهاجهم بعنف وكذلك دور الفقهاء في إصدار فتاوى علانية تجيز غزوهم (ملوك الطوائف) وإسقاط حكوماتهم تحت غطاء شرعي كالقاضي ابن سهل (486هـ/1093م)، وأبو جعفر بن القليعي ومنه نستشف أن العلماء لعبوا دورا هاما خلال القرن 5هـ/11م، أدوارا متنوعة في التصدي للأطماع الصليبية، والحث على تحقيق الوحدة الإسلامية مروراً بترشيد أمراء الطوائف ومعارضة سياستهم سرا وعلنا بل أنهم شاركوا في الجهاد كالفقيه المحدث الرشاطي (ت542هـ/1147م).<sup>(67)</sup> كما تضمنت أحكام ابن سهل (ت486هـ/1093م) هدم الكنائس وعدم السماح بإنشاء كنائس جديدة في مدائن المسلمين لأن الفقهاء اعتبروا أرض الأندلس عنوية<sup>(68)</sup>، وفي نفس السياق تشير نازلة أخرى أن المرابطين استولوا على أحباس الكنائس وحولوها إلى مسجد<sup>(69)</sup>، وفي نفس السياق دائما حول أحباس النصارى افقد عرضت على ابن زياد قضية في عهد الناصر (300-350هـ/912-962م) تتعلق بأحباس النصارى "وتتعلق بنزاع حول فدان حبسه طريف الفتى الصقلي على مسجد بقرية طرجيلة، فقام أحد الأفراد بتنبيه القومس"<sup>(70)</sup> أن الفدان من أرض الجزية، ومن ثم لا يجوز حبسه على مسجد المسلمين، فلم طرح النزاع على القاضي ابن زياد المذكور إبقاء الحالة على ما بقي عليه، على أن يبقى الفدان على ما حبس إلا أن يأتي القومس ويثبت أنه من أرض الجزية عندها فقط ينظر القاضي في موضعه"<sup>(71)</sup>.

والنازلة تتحدث عن نشاط القومس فهو يدافع عن حقوق أهل ملته إن كان لهم حق، ويظهر أن المشاورين طلبوا من القاضي أن يترك الحبس على حاله إلا أن إجراءات المحاكمة قد تطول، وفي حالة تأكد القاضي من أن الفدان الحبس من أرض الجزية أوقفه وشرع فورا في إجراء التحقيق القضائي.<sup>(72)</sup>

**ب) أحباس اليهود**

أما عن أحباس اليهود في بلاد الأندلس، فقد سئل بن سهل عن يهودي حبس على ابنته عقارا على عقبها وإذا انقرضوا رجع حبسا على المساكين المسلمين يكونه في العقد، فاجتاز لذلك لابنته كما يجوز الآباء لمن يولونه عليه من الأبناء حتى تبلغ مبلغ الحوز.<sup>(73)</sup>

كما يلاحظ أنه ببلاد الأندلس، قد حبس يهودي دورا له على شئعة<sup>(74)</sup> لليهود في عصر ملوك الطوائف كما يذكر ابن العطار في وثائقه، كما عرضت على ابن سهل أيضا قضية تتعلق بأحباس اليهود ومفادها أن رجلا يهوديا حبس على ابنته البكر قلعة في موضع معين ونص على ذكر حدودها ونصف قلعة أخرى على من يولد بعدها وعلى أعقابها، فإذا انقرضوا رجع حبسا على مساكين المسلمين في لورقة<sup>(75)</sup>، وقد أفتى فقهاء المغرب والأندلس بعدم جواز حبس اليهود الدار على المساجد، ومن خلال النازلة التي أوضحها الونشريسي (ت914هـ/1508م) حول حبس يهودي على مسجد بقربة، فإنه لا يجوز واستدلوا ذلك من المدونة في كتاب الجهاد، حيث ذكر أن النبي عليه الصلاة والسلام قال: "إنا لا نستغني بمشرك" ثم باعه كذا ومن يبتغ غير الإسلام دينا فلن يقبل منه وهو في الآخرة من الخاسرين، إلا أن المالكين قد أجازوا الحبس على كل ما لا مصيبة فيه، كما أجازوا وقف المسلم واليهودي على المسجد لأنه قربة في نظر الإسلام.<sup>(76)</sup>

وساق لنا ابن عتاب (ت520هـ/1126م) للدلالة على أحباس أهل الذمة (اليهود)، فقد سئل ابن عتاب عن مسلم اشترى جنانا من يهودي ونزل فيها وحازها عشرة أعوام أو نحوها واعتمرها، ثم حبس بعده هذه المدة على بنيه، فإذا انقرضوا رجعت حبسا على طلب العلم، وفي فك الأسرى وعتق الرقاب، ولتاريخ الحبس ثلاثة عشرة عاما، وقام الآن اليهودي بزعم أن هذه اللجنة حبس عليه عماء، وهما اليهوديان البائعان لها من هذا المسلم قبل التبائع المذكور، فاستظهر بوثيقة التحبيس الباعين لها، فقد كتب بخط إسلاميين لها، ذكر فيها أن الباعين اليهوديين حبسا اللجنة المبيعة على ابن أخيهم القائم وعلى عقبه ما تناسلوا، وذكر فيها أن اليهوديين المحبسين حازما حبسه من اللجنة على ابن أخيه إذا كان صغيرا، فهل يجوز أحباس اليهود؟ وهل بيعهم لما حبسوا جائز أم غير جائز؟ فأجاب ابن عتاب (ت520هـ/1126م) على هذه النازلة: "... وأحباس أهل الذمة تخالف أحباس المسلمين حماهم الله وكفاهم... منها أن المسلم لا رجوع فيه عن حبسه ولا سبيل له إلى فسخه ونقضه، ووجب على القضاة إذا انتهى

إليهم تحصيلهم بالإشهاد عليه، والتسجيل فيه ... والذمي إذا حبس ثم أراد الرجوع في فعله ونقضه وبيعه وبما شاء لم يرجع له ولم يمنع منه، ولا يحل للقاضي في تحصيله وإنقاذه لضعفه... وأقسم إذا باعا اليهوديان الحيسان الجنة التي حبساها في بيعهم جائز نافذ ولا قيام لهما ولا للمحبس عليه على المبتاع ولا سبيل إلى الجنات ...".<sup>(77)</sup>

هذه النازلة تؤكد على اختلاف أحباس أهل الذمة والمسلمين من الوجه المشروع وتنم عن مدى حرص القضاة والمفتون على الإشهاد على الحبس وتوثيقه، كما اشتهر بالأندلس اغتصاب فدان محبس من أراضي المسلمين بيد اليهود.<sup>(78)</sup>، وعليه فإن أوقاف الذميين ووقف المسلمين تخضع لأحكام وشروط أكدها ابن القيم الجوزية (ت751هـ/1350م) في كتابه أحكام أهل الذمة<sup>(79)</sup>.

### ثالثاً- أحباس الأربطة والحصون.

انتشرت المحارس على طول سواحل مملكة غرناطة لحمايتها من الغارات، وكان المرابطون يعكفون على التحسيس على الحصون وينفقون على أهلها الزهاد والمتعبدين الذاكرين لله.<sup>(80)</sup> وقد لعبت الأحباس دوراً هاماً في عملية الجهاد والإنفاق على الثائرين ضد الغزاة النصاري، فقد وجد ببلش مطاحن زيتون، عين منها الثلثان للطلائع لحراسة المسلمين ويكون ذلك حبساً مؤبداً للوجه المذكور ما كانت الدنيا<sup>(81)</sup>، كذلك وجدت رابطة بسور بلش لا يصلح بها إلا في شهر رمضان فيها غلات وأصول زيتون، فصرفت بناؤها على ثغر من ثغور المسلمين<sup>(82)</sup>، وقد سئل رجل من الجزيرة الخضراء عن رجل مرض وإتصل مرضه بموته، وكان لا ولد ولا والد له، فأوصي بوصية جمعت أشياء منها أن يحبس على ثغر من ثغور المسلمين في عهد يوسف بن تاشفين<sup>(83)</sup> ونلاحظ أنه في أواخر عهد بني نصر بالأندلس قد تغلب العدو المسيحي على الحصون فأفتى المسلمون بعدم صرف غلات هذا الحصن المحبس لأنه تحت يد كافر.<sup>(84)</sup>

وفي عهد الخليفة المستنصر الأموي أوقف على ثغور الأندلس كافة ريع جميع ما آل إليه بالوراثة عن أبيه في جميع كور الأندلس وأقاليمها، بحيث تصرف غلاة هذه الضياع عاماً بعد عام على ضعفاء أبناء الثغور، إلا أن يكون بقرطبة مجاعة فتصرف على المعوزين من أهله حتى يجبرهم الله.<sup>(85)</sup>

وشكلت العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي جاءت إطارا طبيعيا يساعد على نشوء التصوف<sup>(86)</sup> وظهور بعض الإتجاهات، ومنه يتضح أن هذه الحركة لم تكن وليدة دافع معين أو خلفية تاريخية قديمة، وبعد قيامهم بتأسيس الزوايا حدث هام ومكسب ثقافي واجتماعي يشكل حجر الزاوية فقد أدى نشاط الصوقية إلى ازدهار حركة التعليم بأنواعه<sup>(87)</sup>، وعلى هذا الأساس أوقف الأندلسيون على مصالح الحصون والزوايا الأراضي، فقد حبس رجلا من أهل غرناطة على زاوية أرضا صالحة ليس فيها كبير فائدة<sup>(88)</sup>، كما حبس فوائد فرن على رابطة تصرف فوائدها على المؤذن بالرابطة لإقامة الصلاة، وعلى الضعفاء من طلبة العلم<sup>(89)</sup>، كما وجدت قرية حبست على حصن بسطة على مصالح حصن قشتالة وعين ربع فوائدها لضعفاء الفرسان والربع الثاني للطلبة والربع الثالث للقاضي<sup>(90)</sup>.

**خلاصة:** ومن هنا فيما يتعلق بالأحباس ودورها الديني، فقد أدت دورا مهما في الحياة الدينية باعتبارها صدقة جارية لا تباع ولا توهب ولا تورث مع تحبيس الأصل وتسبيل الثمرة في وجه مستحقيها.

## الهوامش و المرجعية:

(1) محمد عبد الحميد عيسى، تاريخ التعليم في الأندلس، القاهرة: دار الفكر العربي، القاهرة، 1982م، ط.1، ص: 266.

(2) عبد الحميد عيسى، المرجع السابق، ص: 268.

(3) نفسه، 268.

(4) عبد الواحد المراكشي، المعجب في تلخيص أخبار المغرب، ط1: دار الكتب العلمية، مصر، 1998، ص ص: 538-539.

(5) أما هذه القرى فقد ذكر الإدريسي الكثير منها كبلدة موكلين Muclin، حض البلوش Bellilos، البذول pedul البلاط veieto، وحصن اللوز Iznalloz، وغيرها ...

*Mo, Villanueva, Habices de las Mezquitas la Ciudad de Granada y sus alquerias Madrid, 1961, p:27.*

(6) لسان الدين بن الخطيب، الإحاطة في أخبار غرناطة، ج2، تحق: عبدالله عنان، القاهرة، 1973م، ط.2، ص ص: 132-133.

*La gardère, Op.cit: p.27 .*

(7) الونشريسي، المعيار المغرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل إفريقيا والأندلس والمغرب، تحقيق محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1981، ج.7، ص: 125، 183، 200.

(8) نفسه، ص: 104. ويشترط بأن يلتزم الإمام بكراء الأرض المزرعة المحبسة من يوم الخراج إلى يوم الحصاد، انظر الونشريسي، المصدر نفسه، ج.7، ص: 120. ابن رشد، الفتاوى، ج.1، فتوى 80، ص: 332.

(9) الونشريسي، المعيار المغرب، ج.7، ص: 102.

(10) نفسه، ص: 443.

(11) المازوني، الدرر المكنونة في نوازل مازوية، رصيد المكتبة الوطنية الحامة، رقم 1336، ص: 114-115.

(12) أبو سعيد فرج بن لب صاحب الفتاوى المشهورة، من أهل الخير والطهرة، حامل لواء التحصيل وعليه المدارك وإليه مرجع الفتوى، علما بالفقه، أقرأ بالدرسة النصرية رجب 754هـ/1353م معظما عند العامة والخاصة، وُلِّي الخطابة بالجامع، قرأ العربية على ابن الفخار، ابن جابر الوادي آشي... ت783هـ/1381م. انظر: المقرئ، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، دار صادر، بيروت، 1988، ج.5، ص: 509، 512.

(13) ابن الخطيب، الإحاطة في أخبار غرناطة، تحقيق محمد عبد الله عنان، مكتبة الخالجي، القاهرة، 1973، ج.3، ص: 81.

(14) المازوني، المصدر السابق، ص: 114.

(15) الونشريسي، المعيار المغرب، ج.7، ص: 151، 481، 482.

(16) نفسه، ص: 41، 121، 122، 129.

(17) نفسه، ص: 184.

(18) نفسه، ص: 146، 149، 187.

(19) هو أبو القاسم بن محمد بن عبد الله، قاضي الجماعة، كان من أفضل أهل زمانه وأعف أقرانه، فقيها، وُلِّي الشورى بقرطبة وخطة الوزارة، وُلِّي القضاء (ت456هـ/1063م)، راجع ترجمته: الضبي، بغية الملتبس في تاريخ رجال أهل الأندلس، ط1، دار الكتاب المصري و اللباني، مصر و بيروت، 1989، ترجمة 782، ص: 388. المقرئ، نفح الطيب، ج.2، ترجمة 152، ص: 238.

(20) الونشريسي، المعيار المغرب، ج.7، ص: 118-119.

(21) أبو عمر بن القطان هو أحمد بن محمد بن عيسى بن هلال، كان يخالف بن عتاب وقائما بالشروط بصيرا بها تفقه على ابن دحون، وسمع القاضي يونس، وكان أحفظ الناس للمدونة والمستخرجة، وبه تفقه القرطبيون، أصيب بالفالج (ت346هـ/958م). انظر: عياض، ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، ضبطه و صححه محمد سالم هاشم، ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998، مجلد2، ص: 355.

(22) الونشريسي، المعيار المغرب، ج.7، ص: 291.

(23) الونشريسي، المعيار المغرب، ج.7، ص: 55-56.

(24) البرزلي، الفتاوى، تقديم محمد الهيلة، دار الغرب، بيروت، ج.7، ص: 392.

(25) ابن رشد، الفتاوى، تحقيق المختار بن الطاهر التليلي، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1987، ج.3، ف 420، ص:1269. المازوني، المصدر السابق، ص: 117، 123.

(26) ابن رشد، الفتاوى، ج.3، ف 578، ص:1568.

(27) التعليق للونشريسي، المعيار المغرب، ج.7، ص:456.

(28) راجع: ابن الأخوة، معالم القرية في أحكام الحسبة، صححه ونقله روبن ليوى، باب 47، مطبعة دار الفنون، كمبودج، 1937م. ص:178. المجيلدي، التسيير في أحكام التسعير، تقديم وتحقيق موسى لقبال، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1971م. ص:72.

(29) ابن رشد، الفتاوى، ج.1، ص:287.

(30) بوتشيش، مباحث في التاريخ الاجتماعي والأدبي للمغرب و الأندلس خلال عصر المرابطين، ط2، دار الطليعة، بيروت، 1993، ص:185.

(31) نفسه، ص:186.

(32) ابن عبدون، رسالة في القضاء و الحسبة، نشرها ليفي بروفنسال، المعهد الثقافي الفرنسي، القاهرة، دت، ص:23.

(33) الشاطبي، الفتاوى، تحقيق محمد أبو الأجفان، ط4، الرياض، 2001، ص:221، 228.

(34) قمارش *Cameres* بلدة في الأندلس، من بين أعلامهما ابن لؤلؤة وهو أبو عبدالله محمد بن علي بن يوسف السكوتي الأندلسي (توفي بالطاعون 750هـ/1356م)، وكان خطيباً بمجسن قمارش من شعره:

أمن بعد ما لاح المشيب بمفرق	وأرتاح	أميل لزور بالغرو يصاغ	بما ليس
للذات وللشيب منذر	ومن لم يمت قبل	عنه للانام مراغ	يراع بهول بعده
المات فإنه	فيارب وفقني إلى ما يكون لي	وئراغ	به للني أرجوك منه بلاغ

ومن أعلامها أيضا القمارشي (أبو القاسم محمد بن إبراهيم) المفسر صاحب كتاب قصد السبيل في معرفة أسباب التنزيل. المقرئ، نفع الطيب، ج.5 ص516. بلغيث، الحياة الفكرية بالأندلس، ص:201.

(35) البرزلي، المصدر السابق، ص:384. الونشريسي، المعيار المغرب، ج.7، ص:133، 135.

(36) البرزلي، مصدر سابق، ص:395.

(37) الونشريسي، المعيار المغرب، ج.7، ص:150-151. *La gardère, Op.cit, p:289.*

(38) *La gradère, Op.cit, p:289*

(39) السيد عبد العزيز سالم، في تاريخ وحضارة الإسلام في الأندلس، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1998م. ص:162.

(40) المقرئ، أزهار الرياض في أخبار عياض، اللجنة المشتركة للتراث الإسلامي، المغرب و الإمارات، دت، ص:277-278.

(41) عبد العزيز سالم، في تاريخ وحضارة الإسلام في الأندلس، ص:164.

(42) ابن عذارى، البيان المغرب، ج.2، ص:236.

Philippe senac, *Le monde musulmane des origines au XI<sup>e</sup> siècle*, Édition sedas, 1999, p:161.

(43) ابن حيان، المقتبس في أخبار رجال الأندلس، تحقيق عبد الرحمن حجي، دار الثقافة، بيروت، 1995، ص:149.

(44) ابن عذارى، المصدر السابق، ج.2، ص:234.

(45) عبد العزيز سالم، في تاريخ وحضارة الإسلام في الأندلس، ص:165.

(46) نفسه، ص:168.

(47) كمال السيد أبو مصطفى، بحوث في تاريخ وحضارة الإسلام في الأندلس، مؤسسة شباب الجامعة، 1993، ص:198.

*Provençal, inscriptions arabes d'Espagne, p:60.*

(48) محمد سلمان الهرفي، دولة المرابطين في عهد علي بن يوسف بن تاشفين، دار الندوة، 1985، ص:373. فتة تدعى فاطمة وتكنى بأُم البنين، وهي بنت الفقيه عبدالله محمد القهري القيرواني (ت245هـ/859م)، وكانت له أربعة أبواب وبعد قرن من تأسيسه أخذ يضيق بالمصلين، فقام الأمير أحمد بن أبي بكر الزناتي باستشارة الناصر في توسعته فَرَّحَ بالاقتراح وقدم له المساعدات. أنظر: ابن أبي زرع، مصدر سبق ذكره، ص:54.

(49) ابن أبي زرع، الأنيس المطرب، نشره تورنبرغ، أويسالة، 1843، ص:79. بلغيث، الحيلة الفكرية بالأندلس، ص:614.

(50) محمد سلمان الهرفي، المرجع السابق، ص ص:376-377.

(51) نفسه، ص:377.

(52) نفسه، ص:380.

(53) نفسه، نفس الصفحة.

(54) حسين مؤنس، تاريخ المسلمين في البحر المتوسط، الدار المصرية اللبنانية، بيروت، 1993م، ط.2، ص:401.

(55) عبدالعزيز سالم، في تاريخ وحضارة الإسلام في الأندلس، ص:168.

(56) بلقاسم أمير، الحياة الاقتصادية لدولة بني نصر، إشراف دهينة، معهد علم الاجتماع، (د.ت)، ص:15.

(57) الونشريسي، المعيار المغرب، ج.7، ص:138.

وعن المساجد الأندلسية راجع في ذلك: ما نويل جوميث مورينو، الفن الإسلامي في إسبانيا، تر: عبدالعزيز سالم لطفي عبدالديدع، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1995م. وجدان علي بن نايف، سلسلة التعريف بالفن الإسلامي، دار البشير، الأردن، 1988م، ص:172 وما بعدها.

*Markushattstein et peter deluis, Op.cit, pp:228-230.*

(58) عتيق، الأدب العربي في الأندلس، دار النهضة العربية، بيروت، د.ت، ص:135.

(59) الونشريسي، المعيار المغرب، ج.8، ص:56. بلغيث، الحياة الفكرية بالأندلس، ص:566.

(60) البرزلي، مصدر سابق، ج.12، ص:212.

(61) راجع: يروفنسال، سلسلة محاضرات عامة، ص:83. الونشريسي، المعيار المغرب، ج.7، ص:56-57.

(62) الإبريسي، نزهة المشتاق، ط.1، عالم الكتب، بيروت، 1989، ج.2، ص ص:543-544.



- (63) الونشريسي، المعيار العرب، ج.7، ص:73.
- (64) نفسه، ص:74.
- (65) أمين الطيبي، "لسان الدين بن الخطيب مؤرخ ثبت لفترة الطوائف"، (الثقافة)، العدد100، تونس، 1998م.
- ص ص:83-84.
- (66) ابن الخطيب، الإحاطة، ج.1، ص ص:113-114. حسن محمود، مرجع سابق، ص:366.
- (67) بوتشيش، إضاءات، ص ص:125، 130.
- (68) الونشريسي، المعيار العرب، ج.7، ص:246.
- (69) بوتشيش، مباحث في التاريخ الاجتماعي والأدبي، ص:82.
- (70) القومس، كلمة لاتينية وهي *Comes*، والقومس في الأصل مرافق الملك ونديه، ثم صارت هذه التسمية في أيام القوط باسبانيا والإفرنج لغرب أوروبا، وفي بعض التواريخ الإسلامية يوجد لفظ قمط عوضاً عن قومس، وجمعه قوامس وكتب الوظيفة أن جعلوها مسؤولاً في كل ما يتصل برعايتهم من النصارى وأضافوا بما يليق به من احترام وكان أول القمامسة هو أرطباس، لم يظهر هذا اللقب إلا في عهد الأمير عبدالرحمان الداخل (137-171هـ/754-787م). أنظر عن مصطلح القومس: مؤنس، فجر الأندلس، ص:490. ابن خلدون، تاريخ العلامة بن خلدون مصدر سبق ذكره، ج.8، ص:313. ابن حزم، جمهرة أنساب العرب، دار الفكر العلمية، بيروت، 1998م. ص:502. محمد رجب، مرجع سبق ذكره، ص:71.
- (71) ابن سهل، وثائق في أحكام قضاء أهل الذمة، تحقيق محمد خلاف، الكويت، 1983، ص:81.
- (72) عبدالسلام همّال، قضاء الجماعة بقرطبة الإسلامية، إشراف د/عبد الحميد حاجيات، معهد التريخ، جامعة الجزائر
- 1994-1995، ص:173.
- (73) الونشريسي، المعيار العرب، ج.7، ص:59.
- (74) شنوعة، بيت عبادة اليهود وهو منقول عن اللاتينية أصلاً مكان الاجتماع للصلاة. ابن العطار، الوثائق والسجلات، نشرها شاليتا و كورنيطي، مدريد، 1983، ص:60.
- (75) لورقة، مدينة بالأندلس عامرة من أعمال رية على بحر الزقاق، بنسب إليها عزيز بن محمد اللخمي المالقي وسليمان المعافري. انظر: الحموي، مصدر سبق ذكره، ج.5، ص:43. الإدريسي، مصدر سابق، ج.2، ص:538. المقرئ، نفح الطيب، ج.5، ص ص:25-26، الونشريسي، المعيار العرب، ج.7، ص:24.
- (76) الونشريسي، المعيار العرب، ج.7، ص:66. الخصاص، أحكام الأوقاف، القاهرة، 1904، ص ص:335-339.
- (77) الونشريسي، المعيار العرب، ج.7، ص ص:438-439.
- (78) ابن رشد، الفتاوى، ص:307.
- (79) إن أوقفوه على معين أو جهة يجوز للمسلم الوقف عليها كالصدقة على المسلمين والفقراء وإصلاح الطرق والمصالح العامة وعلى أولادهم وأنسابهم وأعقابهم فهذا الوقف صحيح، لكن إذا شرط في استحقاق الأولاد والأقارب بقاءهم على الكفر لم يصح هذا الشرط. وأما الوقف على كنائسهم وبيعهم ومواضع كثرهم فلا يصح، وهذا ما أفتى

علماء الأندلس من كافر ولا مسلم فإن ذلك أعظم الإعانة للكفر والمساعدة والتقوية عليه. لا يرث المسلم الكافر ولا يرث الكافر المسلم. الله ورسوله فيجوز له أن يقف على معين منه أو على أقاربه وبني فلان ونحوه . انظر: ابن القيم الجوزية، مصدر سابق ، ج.1، ص:324-328.

(80) انظر: بلغيث، الحياة الفكرية بالأندلس في عصر المرابطين، ص:145. الطوخي، مرجع سابق ، ص 254-255.

(81) الونشريسي، المعيار العرب، ج.7، ص:140.

(82) نفسه، ص:145.

(83) نفسه، ص:466.

(84) نفسه، ص:218. *La gardère, Op.cit, p:218.*

(85) عتيق، مرجع سابق ، ص:82.

(86) التصوف، نزعة من الترعات لا فرقة مستقلة كالشيعة وأهل السنة، ولذلك يصح أن الرجل معتزل وصوفيا، وفي القرآن آيات كثيرة تدل على الزهد والتصوف، وأول من عرف بالزهد أباذر الغفاري، ويعتمد المتصوف على مجاهدة النفس، وظهر بالأندلس محمد بن مسرة أول متصوفة بها(ت319هـ/931م). انظر: ابن خلدون، المقدمة، تحقيق درويش جويدي، المكتبة العصرية، بيروت، 200م ص ص:449، 459. أحمد أمين، ظهر الإسلام، ج.3، دار الكتاب العربي، بيروت، (د.ت). ط.5، 153. جنتالث بالثيا، مرجع سابق ، ص:326. ابن بطوطة، المصدر السابق ، ص:672.

(87) دبوب محمد، "دور حركة الصوفية بالمغرب الإسلامي في الحية الثقافية والفكرية وتفاعلاتها بالشرق الإسلامي" (حولية المؤرخ)، العدد2، الجزائر، أفريل 2002م. ص:111.

(88) الونشريسي، المعيار العرب، ج.7، ص:227.

(89) نفسه، ص:201. *Villanueva, Habices de las Mezquitas, pp:27-33.*

(90) نفسه، ص:123.